المحاضرة الأولى : الرقابة البنكية في ظل اتفاقية بازل ورقابة الامتثال.

1-ماهية الرقابة البنكية

1-1 تعريف الرقابة البنكية(نظام الرقابة في البنوك)

باتت الرقابة ضرورة ملحة في ظل المستجدات والتغيرات الدولية التي نشهد، وأي يكن الأمر فالرقابة عموماً تتنوع بين الرادعة والتي تردع وتمنع حدوث الشيء غير المرغوب فيه، وهناك الرقابة على الأداء ويأتي دورها لكشف الأخطاء وتصحيحها بشكل مستمر وبشكل سريع مباشر، ناهيك عن الرقابة العلاجية والتي تحدد الانحراف الذي حدث بين ما تم فعلا وما كان يجب أن يتم وفق ما هو مخطط له.

أن الرقابة عموماً مجموعة من القواعد والإجراءات تهدف إلى تصحيح الأوضاع، ولكن ما يميز الرقابة المصرفية أنها أساليب تتخذها السلطات النقدية للحفاظ على سلامة المؤسسات المصرفية ومتانة الجهاز المصرفي ليكون قادراً على تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال مراقبة البنك المركزي على البنوك والمؤسسات المالية بأسلوب الرقابة الوقائية التي تقلل من تعرض البنوك للخطر أثناء تقديمها للخدمات المصرفية فيوجه البنك المركزي تلك البنوك بضرورة الالتزام بمعايير الكفاية والكفاءة ومقررات بازل لتحقيق التوازنات المالية الرئيسة وفق النسب المتعارف عليها.

2-1 أهمية وأهداف الرقابة البنكية

- أداة السلطات الرقابية التي تقيم أداء البنوك وإداراتها، بتحليل البيانات والمعلومات ومناقشتها مع المعنيين لتصحيح ما كان من تجاوزات وهنا لا نقلل من دور الرقابة التصحيحية وإن كانت علاجية متأخرة بعض الشيء لكنها لازمة لتقويم الاختلالات بينما ما أنجز فعلا وما يجب أن ينجز وبالتالي معرفة أسباب هذا الاختلال لتجنب الوقوع في تلك الاختلالات مستقبلا.

-تحقيق متانة الجهاز المصرفي والمحافظة على الحقوق والتقليل من المخاطر إلى حدودها المقبولة وإزالة ما يمكن من معيقات المنافسة وبالتالي الوقوف على سلامة العمليات المصرفية وما ينبثق عن ذلك من حماية وضمان للودائع وتوجيه الأموال نحو الاستثمارات ذات العائد الأكبر والكلفة الأقل.

- الحفاظ على السمعة المصرفية وسلامة الصناعة المصرفية بأساليب الرقابة البنكية التي يباشرها البنك المركزي الكمية والنوعية وتنفيذ مقررات لجنة بازل ومتطلباتها لتفعيل الرقابة المصرفية للحد من الأزمات النقدية والوقوع في المخاطر على اختلاف أنواعها.

-تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي وحسن إدارة المخاطر ومراقبتها للتأكد من سلامة ومتانة مكونات الجهاز المصرفي مالياً وبما لا يترك مجالاً للإضرار بمصالح المتعاملين ولتبقى المخاطر في حدودها الدنيا المقبولة والتي لا تهدر الموارد المتاحة ولا تقلل العوائد المتحققة.

3-1 الرقابة البنكية والمخاطر المصرفية

إدارة المخاطر جزء من دورة المخاطر المسموح بها، كونها – أي إدارة المخاطر – تعكس احتمالية تنفيذ أو عدم تنفيذ أمر معين له انعكاساته اللاحقة، ولذلك فكلما تحسنت إدارة المخاطر وكان لها استقلالها كلما تحسن الأداء وعظمت العوائد بأقل التكاليف.

1-3-1 تعريف إدارة المخاطر المصرفية

2-3-1 أهمية وأهداف إدارة المخاطر المصرفية

3-3-1 خطوات إدارة المخاطر المصرفية

1-3-3-1تحديد الهدف:

2-3-3-1تحديد الخطر:

3-3-3-1تقييم الخطر:

4-3-3-1اتخاذ الإجراءات للتعامل مع المخاطر:

تنقسم إجراءات الحد من المخاطر المصرفية إلى نوعين:

التسيير العلاجي :يتمثل في كل السياسات والإجراءات التي يراعيها البنك لمواجهة خطر القرض بعد تحققه أو يصبح احتمال تحققه مرتفعا جدا .ويوصف هذا التسيير بالعلاجي لان سياسته وإجراءاته تنفذ في المرحلة الحرجة من تطور خطر القرض أو أثناء تحققه، وهو من اختصاص مصلحة مختصة بالبنك وهي مصلحة المنازعات والشؤون القانونية .والتسيير العلاجي يستخدم طرق وتقنيات مثل تحويل القروض إلى قيم منقولة.

التسيير الوقائي :يتمثل في كل الإجراءات والسياسات (الضمانات الملائمة) التي يراعيها البنك قبل وأثناء اتخاذ قرار منح القرض بتنوع العملاء وتقسيم الأخطار بين البنوك،.....الخ.

ويمكن للبنك اتخاذ الاجراءات التالية:

أ-توزيع خطر القرض مع البنوك
ب-توسيع دائرة المتعاملين
ج-تقويض عمليات منح القروض

2-أنظمة إدارة المخاطر البنكية في المنظومة البنكية الجزائرية.

3-دور الرقابة في ظل مبادئ لجنة بازل

لقد وردت المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة وفق معايير أساسية لابد من وجودها حتى يقال أن تلك الرقابة رقابة فاعلة، ومعايير إضافية تزيد من فاعلية الرقابة كما جاءت في لجنة بازل بهدف تقييم النظام الرقابي والوقوف على نقاط الضعف لمعالجتها والسير قُدماً في تنفيذ الرقابة والتقيد بأولوياتها بهدف تعزيز رقابة البنك المركزي على البنوك والمؤسسات المصرفية للحد من مسببات الأزمة النقدية وتداعياتها بتوفير بيانات استرشادية لتفعيل منظومة الرقابة المصرفية.

1-3 اتفاقية بازل 1

من بين مساوئها:

عدم مراعاة النظام الحالي) مقررات بازل عام (1988 أوان المخاطر باختلاف درجة التصنيف بين حين وأخر.
من غير المناسب الاستمرار في التفرقة بين الدول على أساس كونها OECD
تحسين الأساليب المتبعة من قبل البنوك لقياس إدارة المخاطر
توافر أدوات جديدة للسيطرة على المخاطر الائتمانية.
ظهور مخاطر جديدة مثل مخاطر تقلبات أسعار الفائدة بالنسبة لأصول والالتزامات والعمليات خارج الميزانية بغرض الاستثمار طويل الأجل.
ظهور مخاطر أخرى مثل مخاطر التشغيل.

2-3 اتفاقية بازل 2 وبازل 2.5

ركزت على ثلاثة دعائم:

- كفاية رأس المال
- المراجعة الرقابية

- انضباط السوق

كما اعتمدت أساليب جديدة في تقييم المخاطر أهمها:

-أسلوب التصنيف الداخلي (المنهج الأساسي، المنهج المتقدم، الأسلوب المعياري)

-معالجة مخاطر السوق

-الاهتمام بمخاطر السيولة

-الاهتمام بالمخاطر التشغيلية

3-3 اتفاقية بازل 3

بسبب إهمال المخاطر الناجمة عن المشتقات المالية والإفراط في المديونية مع نقص رؤوس الأموال وغياب شفافية السوق ونقص السيولة، ظهرت اتفاقية بازل 3 لتفادي كل هذه النقائص وتداركها بشكل أفضل.

4-3 اتفاقية بازل 3.1 أو بازل 4

تتضمن اتفاقية بازل الرابعة تغييرات في معايير متطلبات رأس مالالبنوك ومن المقرر تنفيذها في يناير 2023. وتسعى لجنة بازل الى تحسين إطار مخاطر السوق العالمي وذلك بزيادة المستوى العام لمتطلبات رأس المال، مع التركيز بشكل خاص على أدوات التداولالمعرضة لمخاطر الائتمان بما في ذلك الأوراق المالية.

ولا بد من الإشارة الى إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية لتعزيز المرونة السيبرانية ومن أهمها التنظيم والإشراف، والاستجابة للحوادث السيبرانية والتعافي منها، وترشيد التعامل مع الأطراف الثالثة، وترتيبات تبادل المعلومات، ومقاييس المرونة السيبرانية.

وعليه فان توصيات اتحاد المصارف العربية لتطبيق بازل تستند إلى عدة مبادئ هي:

•تقليل الآثار غير المباشرة السلبية الى أدنى حد

•التناسب في تطبيق المعايير.لتوازن في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المالية

.تنفيذ العناصر الرئيسية للإصلاح التنظيمي العالمي من خلال بناء إطار احترازي فعال

•تكييف المعايير الدولية مع مراعاة تطور وحجم المؤسسات المالية، وأهمية العمليات المالية المختلفة، ومدى دقة المعلومات المتاحة وقدرة المشرفين عليها.

ويمكن تحديد أولويات تنفيذ بازل كالآتي: تعديل الإطار التنظيمي، تعزيز الإشراف القائم على المخاطر، إصلاح القطاع المصرفي، إنشاء قواعد قوية لرأس المال والسيولة، ووضع نهج تدريجي خاص بكل بلد يعتمد على تطور المؤسسات المالية وحجمها، واتساع نطاق العمليات المالية، ودقة المعلومات الاحترازية المتاحة، والقدرات الإشرافية.

4-رقابة الامتثال وفق لجنة بازل

من الشروط الواجب توفرها لنجاح الامتثال للمعايير التنظيمية الدولية ولاتفاقيات بازل:

•وضع الاستراتيجيات: تحتاج البنوك إلى وضع استراتيجيات لاستيفاء المعايير الدولية مع مراعاة تطور وحجم المؤسسات المالية ، وأهمية العمليات المالية المختلفة في الأسواق المالية ، ودقة المعلومات المتاحة ودرجة الرقابة عليها.

•تطوير إطار تنظيمي: على البنوك تطوير إطار تنظيمي يعزز مرونة القطاع المالي والمصرفي دون تكبد تكاليف امتثال غير متناسبة.

•تعزيز المرونة السيبرانية: على البنوك والحكومات في جميع أنحاء العالم القيام بدور حاسم لبناء ثقافة المرونة السيبرانية وتدريب وتعليم الكوادر البشرية عليها. وعلى جميع البنوك رفع المرونة السيبرانية امتثالا لإرشادات بازل مما يساعد في الصمود في وجه الهجمات السيبرانية وضمان الاستدامة والنمو والازدهار والمضي في مسيرة التحول الرقمي بأمان واستمرارية العمل.

•إجراء البحوث: على البنوك المركزية العربية والبنوك التجارية التعاون والمشاركة في إجراء البحوث حول تداعيات إطار تنفيذ بازل وتعزيز استقرار النظام المالي.

1-4 الامتثال في البنوك ومخاطر إدارة الامتثال

2-4 رقابة الامتثال

3-4 دور أنظمة الامتثال في مكافحة غسيل الأموال